

ما لا يقل عن 549 حالة اعتقال تعسفي في آب 2017

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 7 أيلول 2017

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: تفاصيل التقرير

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي منذ بداية عام 2017

باء: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في آب 2017

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني).

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.

• نقاط مدهمة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.

• حالات خطف قامت بها الجهات الأخرى.

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في آب.

رابعاً: التوصيات.

أولاً: المقدمة:

تكاد تكون قضية المعتقلين المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أي تقدم يذكر على الرغم من تضمينها في بيان وقف الأعمال العدائية، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.



ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة كافة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يطلب من كافة الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 99% من مجموع المعتقلين.

منهجية التقرير:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى قوات النظام السوري بشكل رئيس.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل قوات النظام السوري، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.



جميع المعتقلين الموثقين لشهر آب تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها قوات النظام السوري بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بمحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها يأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تعتمد فعل ذلك كي لا تبقي دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 117 ألف حالة اعتقال، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011 (99% منها لدى قوات النظام السوري)، لا تشمل الحصيلة المعتقلين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينيه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارستها المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.



بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفاصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

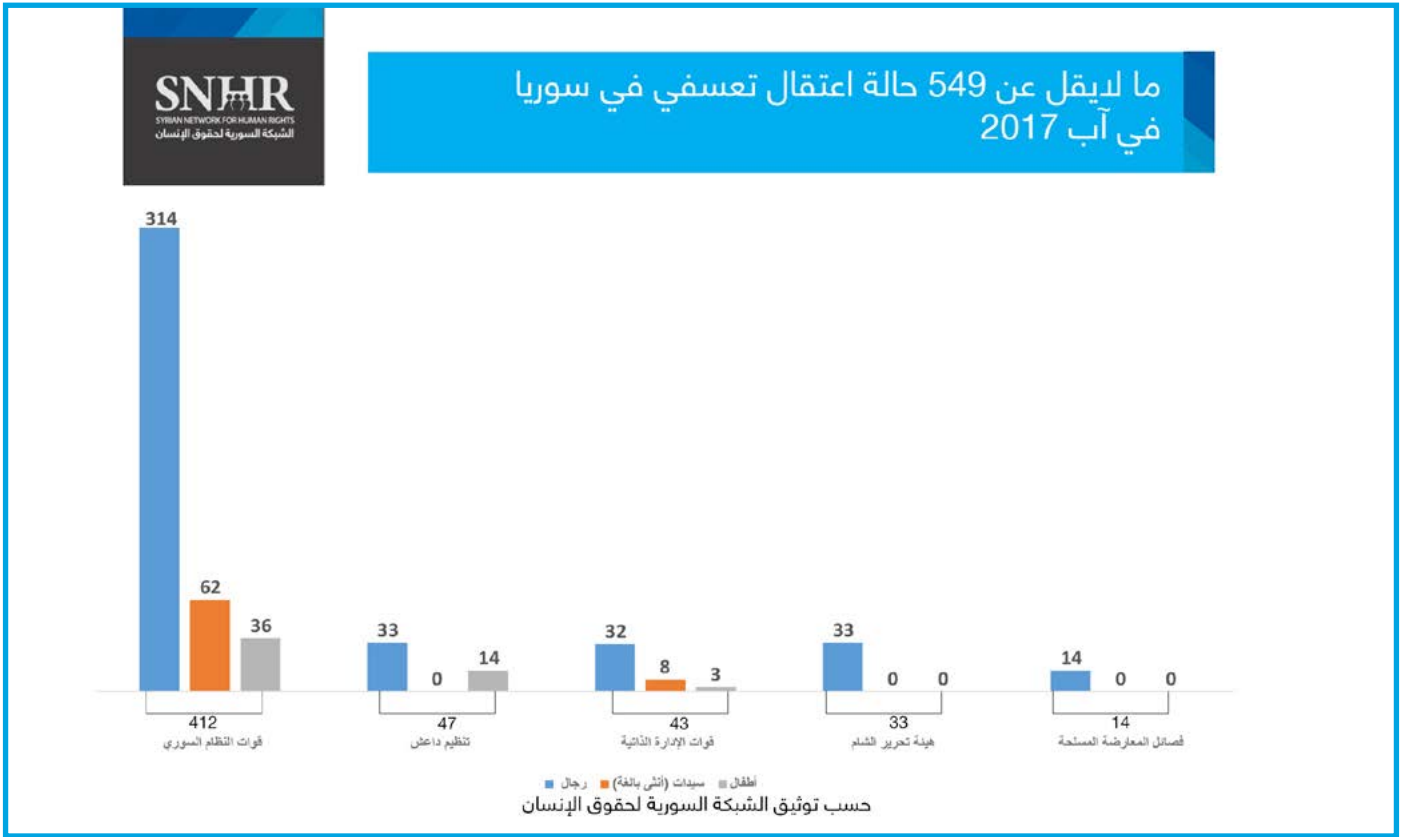
ثانياً: تفاصيل التقرير:

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي منذ بداية عام 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا 4252 شخصاً منذ مطلع عام 2017 حتى أيلول من العام ذاته.



باء: حصيلة الاعتقال التعسفي في آب 2017 :



تميّزت الاعتقالات التعسفية في آب بقيام قوات النظام السوري بعمليات مدهامة واعتقال شبه يومية شملت المدنيين في الأحياء الرئيسية في مراكز المدن والتجمعات السكانية الخاضعة لسيطرته، حيث شملت عمليات الاعتقال الشرائح العمرية بين 18 - 42 عاماً؛ بهدف التجنيد القسري، كما شملت عائلات النشطاء ومقاتلي فصائل المعارضة المسلحة القاطنين في مناطق سيطرته، كما شملت عمليات الدهم والاعتقال بهدف التجنيد القسري عدة مناطق في محافظة ريف دمشق. يُضاف إلى ذلك قيام قوات النظام السوري في آب بحملة دهم واعتقالات في أحياء مدينة دمشق اعتقلت خلالها قرابة 82 شخصاً من أبناء ريف محافظة دير الزور الشرقي معظمهم من النساء والأطفال؛ على خلفية إسقاط فصائل المعارضة المسلحة طائرة حربية تابعة للنظام السوري واعتقال الطيار.

تنظيم داعش استمرّ أيضاً في سياسة الاعتقال التعسفي بحق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته، حيث شملت عمليات الاعتقال المخالفين للتعالم المفروضة قسراً من قبل التنظيم، وأيضاً أصحاب محلات الاتصالات ومقاهي الإنترنت ومحلات الصرافة، والمدنيين الذين يحاولون النزوح من مناطق سيطرة التنظيم إلى مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة.



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

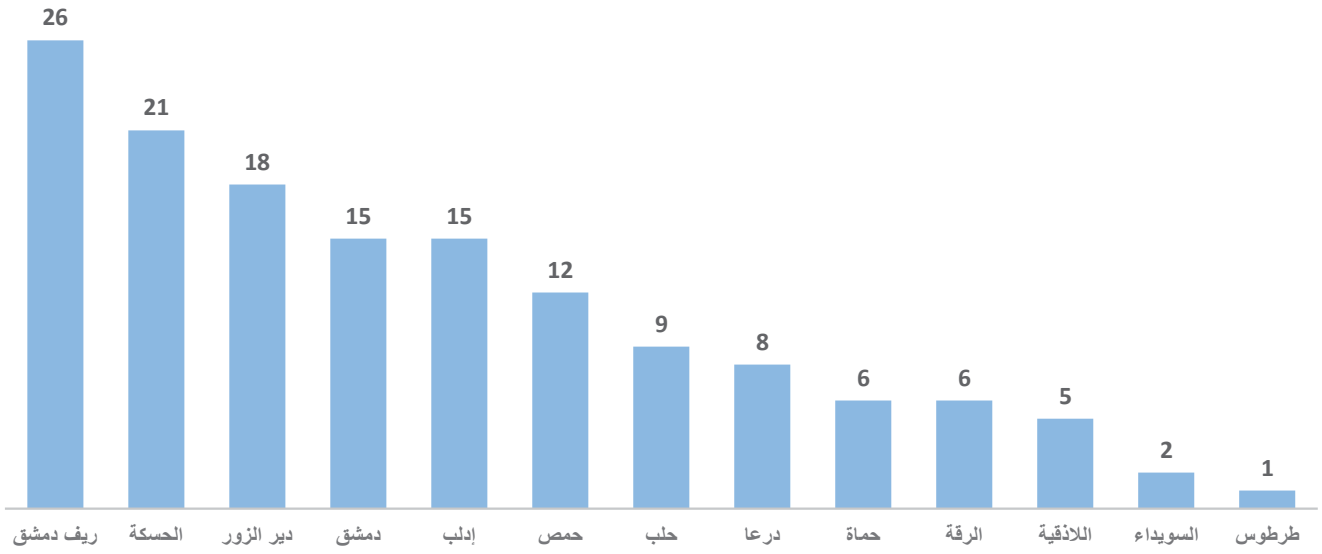
5

قوات الإدارة الذاتية من جهتها، استمرت في سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين والنشطاء السياسيين والإعلاميين المعارضين لتوجهاتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث تركزت عمليات الاعتقال هذه في مدينة الحسكة، ومدينة عفرين بريف محافظة حلب، إضافة إلى حملات موسّعة للاعتقال بهدف التجنيد القسري تركزت في مدن القامشلي بريف محافظة الحسكة ومدن عفرين وعين العرب بريف محافظة حلب.

هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيمات إسلامية متشددة وعدد من فصائل المعارضة) استمرت في آب بعمليات الاعتقال التعسفي والخطف بحق أفراد من فصائل المعارضة المسلحة المنتمين إلى فصائل درع الفرات بريف حلب الشمالي، وتركزت عمليات الاعتقال هذه في قرى وبلدات ريف محافظة إدلب الجنوبي.

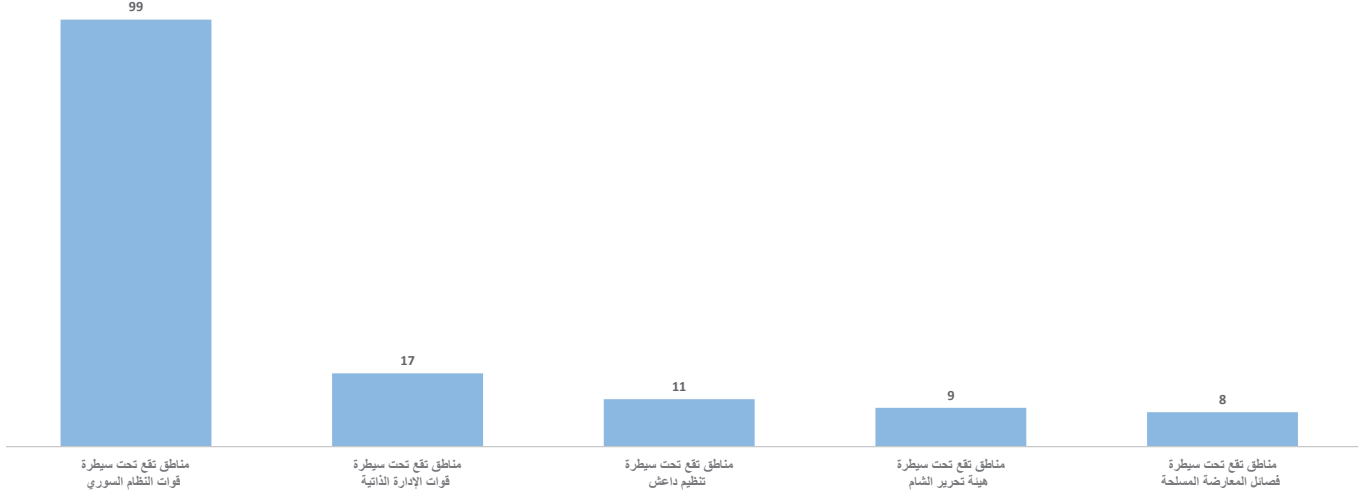
نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

المجموع الكلي: 144



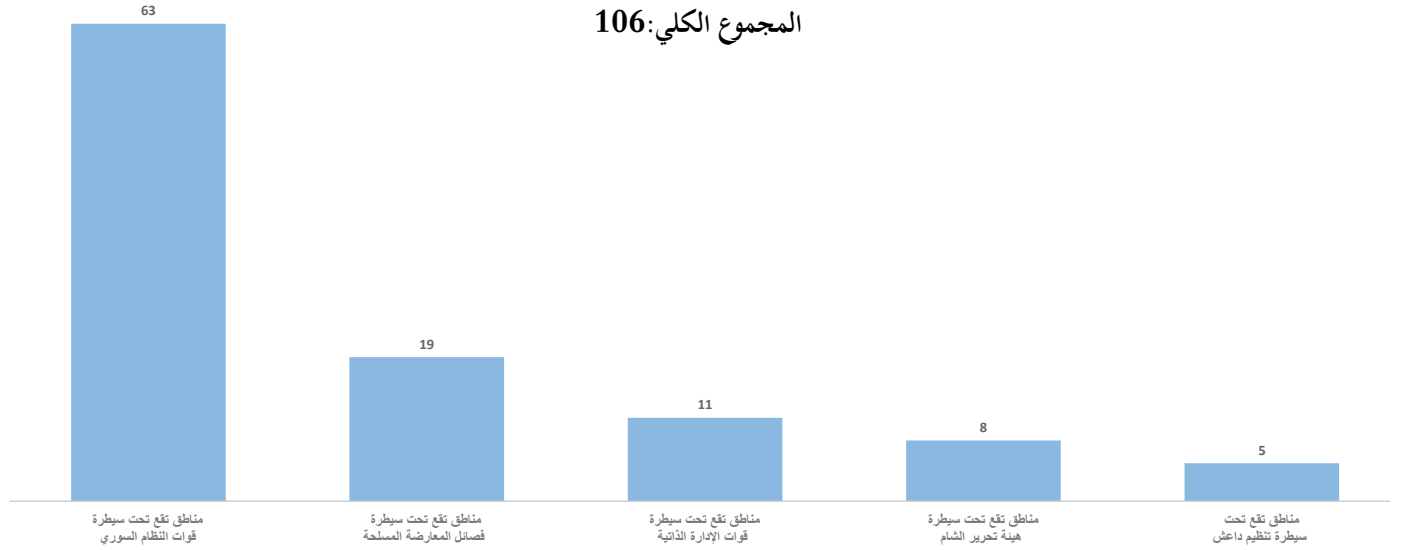
الجهات المسؤولة عن المداهمات:

المجموع الكلي: 144



حالات خطف قامت بها الجهات الأخرى:

المجموع الكلي: 106



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في آب:

قوات النظام السوري:

الطفل محمد أديب فياض، من مدينة العشارة بريف محافظة دير الزور الشرقي، يبلغ من العمر عاماً واحداً، الخميس 17/ آب/ 2017 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لفرع الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري، برفقة عائلته من مكان وجودهم في مدينة جرمانا جنوب شرق مدينة دمشق، واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.



الطفل محمد أديب فياض

الطفلة بتول حمد الخابور، من مدينة العشارة بريف محافظة دير الزور الشرقي، تبلغ من العمر عامين، الخميس 17/ آب/ 2017 اعتقلتها عناصر مسلحة تابعة لفرع الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري، برفقة عائلتها من مكان وجودهم في مدينة جرمانا جنوب شرق مدينة دمشق، واقتادتها إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.



الطفلة بتول حمد الخابور

قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

غياث صلاح إسماعيل، من أبناء قرية عين الخضراء بريف محافظة الحسكة الشمالي، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني فرع سوريا، الخميس 17/ آب/ 2017 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) من مكان وجوده في محكمة مدينة المالكية بريف محافظة الحسكة؛ لدى مراجعته المحكمة بناء على طلب استدعاء، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



غياث صلاح إسماعيل



التنظيمات الإسلامية المتشددة:

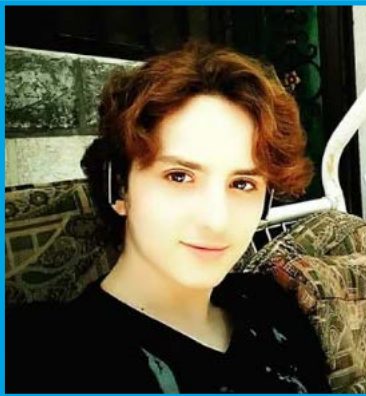
- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيمات إسلامية متشددة وعدد من فصائل المعارضة):



المحامي فواز سعيد حاح حسين

المحامي فواز سعيد حاح حسين، من أبناء بلدة قلعة المضيق بريف محافظة حماة الغربي، محامي وقاضي سابق في محكمة بلدة ترملا بريف محافظة إدلب الجنوبي، السبت 26/ آب/ 2017 اعتقلته عناصر محكمة مدينة خان شيخون التابعة لهيئة تحرير الشام لدى مراجعته المحكمة بناء على طلب استدعاء، تم نقله إلى مكان مجهول ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

فصائل المعارضة المسلحة:



الناشط الإعلامي منيب أبو تيم

الناشط الإعلامي، منيب أبو تيم، مراسل مركز دمشق الإعلامي، من أبناء مدينة دوما شرق محافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر 19 عاماً، الثلاثاء 22/ آب/ 2017 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لجيش الإسلام أحد فصائل المعارضة المسلحة إثر مدهمة مكان إقامته في مدينة دوما وصادرت معداته الإعلامية واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

رابعاً: التوصيات:

1 - لا بدّ على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

القرار رقم 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

2 - يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

